

## مأساة قضاة التوثيق بين حرج المحكمة وتعنت وزارة العدل

(الحلقة الثانية)

بقلم الأستاذ/

عبد العزيز السماوي المحامي

بحقهم واستحقاقاتهم القانونية فكيف يرجى منهم العمل على إصلاح القضاء أو صلاحه وكيف يطلب منهم إصلاح ذاتهم خاصة أن الذي وقف ويقف ضدهم في سبيل الحصول على تسوية أو ضاعهم قضائياً هي اللجنة المناط بها دراسة أوضاعهم طيلة السنين الماضية بدون مسوغ قانوني اللهم إلا التعسف والغلبة على الأمر في الوزارة.

البقية ..... ص ٢

إلى فشل خطط الإصلاح القضائي طيلة المرحلة الماضية التي لو لم تتم معالجتها على أساس من الحق والعدل وإيلاء كل ذي حق حقه وفق أحكام القانون فإن إصلاح القضاء الذي كان ولا يزال الشغل الشاغل للحكومة وللقيادة السياسية جراء تعثر خطط الإصلاح المتعلقة بالقضاء لن يرى النور.

وإذا كان أمناء سر المحاكم ورؤساء وأعضاء مكاتب التوثيق في المحاكم وفي الوزارة وكل العاملين في مجال التوثيق هم الركيزة الكبرى التي تقوم عليها دينمكية العمل القضائي في المحاكم لم يحصلوا على العدل المنوط بهم توفيره للأحرار رغم صراحة النصوص القانونية المتعلقة

التوثيق رقم ٢٩ لسنة ١٩٩٢م كما تعرضنا إلى قيام وزارة العدل بإحالة الفتوى المذكورة إلى اللجنة التي كان لها الدور الأبرز طيلة الأعوام الماضية في حرمان قضاة التوثيق من حقوقهم القانونية وأهينا بمعالي الأخ القاضي أحمد عبد الله عقبات وزير العدل بأن يضع حداً لمأساة قضاة التوثيق والحيلولة بين مواقف اللجنة المتشددة ضد قضاة التوثيق والممتنعة عن تطبيق النصوص القانونية في حق قضاة التوثيق وخلصنا في نهاية الحديث إلى القول بأن ذلك الحديث عن مأساة قضاة التوثيق لم ينته بعد وأن له بقية. وهانحن اليوم نستأنف الحديث عن المأساة التي تعد وبحق إحدى أبرز مآسي القضاء التي أدت

تحدثنا في الأسبوع الماضي عن مأساة قضاة التوثيق جراء تحرج المحكمة وامتناعها عن نظر الدعوى المرفوعة إليها من المدعين قضاة التوثيق نتيجة للموقف المتعنت الذي أبدته الوزارة قبلهم وإصرارها على معاملتهم كموظفين إداريين خلافاً لقانون التوثيق رقم (٢٩) لسنة ١٩٩٢م وقد دعمنا حديثنا في الحلقة الماضية بالفتوى التي أصدرتها وزارة الشؤون القانونية بشأن قضاة التوثيق والتي أكدت فيها استحقاتهم للدرجة القضائية المنصوص عليها في قانون السلطة القضائية وقانون التوثيق وأنه لا يجوز المساس بالحقوق المكتسبة لكل من حصل على قرار بالتعيين قبل وبعد صدور قانون

## العواضي فوق الشبهات



ما حاول نشره بعض الصبية عن شخصية الأستاذ/ حسين العواضي وزير الاعلام عن مادية الغداء في الاسماعلية التي دعا اليها معالي الوزير والأستاذ/ علي ناجي الرعوي وعلى حسابهم الشخصي

ليجتمع بالأخوة الصحفيين ممن شاركوا في ثورة الأهرام وإذا بالبعض بيت سمومه عبر صحف تدعي قوميتها زوراً وبهتاناً لجبروها بان مادية غداء كان قد دعا اليها محافظ الاسماعلية ورفض معالي الوزير الحضور وارجح الصحفيين في تناول كله كذب وافتراء حيث لن يستطيع ايا كان النيل من شخص العواضي فهو هة ة كا الشتمات. اكرم صبرة

## تحية احترام وتقدير لد. القرشي

ان من يزور د. رياض القرشي وكيل وزارة الداخلية للشؤون المالية والإدارية يرى مكتبه كخلفية نخل بينما هو يعمل بصمت يقابل هذا وذاك دون ملل أو كلل ودونما بساطة كبير أو صغير باب مكتبه مفتوح على الدوام منذ الفاتحة وحتى الفاتحة ظهر يعمل ويعمل ويعمل.. نرجوا من بقية زملائه ان يحذوا حذوا هذا الرجل المثالي.. وهذه ليست سوى كلمة حق متواضعة أمام هذا العملاق.

نبيل محمد حسن عبد الجبار

## توضيح واعتذار

لقد استغرينا من آل الشيباني انزعاجهم وسخطهم من الرأي العام لنشرها لقطه تنقذ فيها أسلوب تهكم وسخرية المتدع عبد الكريم الرازحي وتناولوه السيء للابداع ووزارة الثقافة ومخبراته الشيباني وسخريته من الشيباني ومخبراته وبنائها اصحت كالحوت تتلع ميزانية الثقافة وغير ذلك من هدار مفترطات.. لقد سأننا ان البعض ممن يحاولون الاصطاد في المياه العكرة قد اقتنعوا آل الشيباني بان الرأي العام قد جرحتهم في حين عرء، وأنا لنستغرب من استطاعة بعض مرضى النفوس من اقتناع اسرة كبيرة لها تاريخها ومنها القاضي والمحامي والأستاذ والمهندس والبلوماسي والمسؤول وغيرها من التخصصات العلمية والأدبية ببعض الترهات التي ليس لها اساس من الصحة. ولا يخفى الجمع العلاقة المتميزة منذ القدم بين اسرتي الشيباني والعلي العريقتين ذات الجنود القوية في تاريخ العروبة والإسلام. وهذا توضيح ننشره لآل الشيباني بشكل عام واعتذار نوجهه بشكل خاص لآل الزميل المذيع المبدع عبد الكريم الشيباني.. والعز عند خيار الناس مقبول.



## ذكريا الزكري .. ومضة في عالم المال والاعمال



استطاع الشباب الخلق رجل المال والاعمال الأستاذ/ ذكريا سعيد الزكري من تأسيس مؤسسة الزكري التجارية المحدودة ليدبرها ويتشغل منصب مديرها العام في وقت نرى رجال مال واعمال كبار يتوارون واخرون يعلنون افلاسهم وغيرهم يفرون برؤس اموالهم خارج البلاد فينبليج هذا الضوء الصاعق في ظلام يعاني منه وسط المال والاعمال في بلادنا. فمليون قبلة وقبلة نطبعها على جبينك يا ابن الزكري والى الامام.

## استنساخ أيش (يا نوري)!!

البروفيسور العالم يحيى نوري مسئول صفحة شؤون تنظيمية في صحيفة الحزب الحاكم (المتأق) قام بعملية استنساخ جديدة اسرع من استنساخ النعجة (بولي) حيث قام وبامر من محافظ محافظة إب الشيخ/ علي بن علي القيسي مشفوعا بمبلغ مالي يقال انه وصل الى مائتين الف ريال بشق عصا المؤتمر الشعبي العام في المحافظة



واستنساخ صحيفة (اللواء الأخضر) العدد رقم (٢٨) التي يرأس تحريرها

بعد أن أغلقتكم مصنع  
بروكتيل وجامبل...  
أغلقوا مصنع كوكا كولا  
أيها اليمانيون !!

الزميل/ وليد هاشم السادة لمجرد انتقاده أسلوب المحافظ في عديد من مقالين مما يدل على مزاجية العمل الحزبي والبيكاتورية وعدم الإيمان بالرأي الآخر داخل أروقة الحزب الحاكم.. إلا ان البعض يقول ان القيسي يعمل بالمثل القائل (سوفنا مع معاوية وقلوبنا مع علي).. وأفهموا يا أولي الاباب في الحزب الحاكم.